حقوق + تنمية = ICPD

المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
ما بعد عام ٢٠١٤

المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 2014

التزامات عالمية على مستوى رفيع

تنفيذ جدول عمل السكان والتنمية

الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 29 والخاصة بمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد 2014

ISBN: 978-1-61800-880-0

1. المقدمة 6
- خلفية 7

2. المنهجية 8

أ. الكرامة 12
- تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين 12
- لفتاة المرهقة 12
- المراهقون والشباب 13
- الفقر وعدم المساواة في الدخل/الاقتصاد 14
- حقوق الإنسان والمساواة 15
- كبار السن/ارتفاع سن السكان 16
- عدم التمييز 16
- الأشخاص ذوي الاعاقات 17
- الشعوب الأصلية 17

ب. الصحة 18
- الصحة الإنجابية والحقوق الجنسية 18
- الصحة الإنجابية والحقوق الجنسية على مدار العمر للشباب 19
- تعزيز النظم الصحية 20
- صحة الأم 21
- منع الحمل والاحتياج المطلوب لتنظيم الأسرة 22
- الحفاظ على حياة المواليد 22
- فيروس ومرض الإيدز وأنواع العدوى المنقولة جنسيًا 23
- الإجهاض الآمن والرعاية ما بعد الإجهاض 24
- الأمراض غير السارية 25

ج. المكان وإمكانية التنقل 26
- الهجرة الداخلية والتمدن 26
- الهجرة الداخلية 26
- النازحون داخليًا واللاجئون 27

د. الحوكمة 28
- التعاون الداخلي 28
- المشاركة المستمرة والشاملة للجميع على المستوى الوطني 28
- جوانب عدم المساواة الاقتصادية في العالم 29
- بناء نظم مساءلة أفضل 29

هـ. الاستدامة 30
- ديناميكيات السكان والاستدامة البيئية والتغير المناخي 30

و. المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 2014 31
- الالتزام بالتنفيذ الكامل لتوصيات لمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 2014 31
- االمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 2014 وجدول أعمال التنمية ما بعد 2015 31
- دعم لتقريري الأمين العام 32
- دعم للنتائج الإقليمية 32
- دعم لنتيجة الجلسة رقم 47 لمفوضية السكان والتنمية 33
- مواصلة عمل نظام الأمم المتحدة 33

ز. ختام الجلسة الخاصة رقم ٢٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة 34

ملحق

1. البيان الختامي من رئيس الجلسة رقم 69 للجمعية العامة 39

1. المقدمة

الخلفية

عقدت الجمعية العامة جلسة خاصة بشأن متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) بعد 2014 في قاعة الجمعية العامة في نيويورك يوم 22 سبتمبر 2014. انعقدت الجلسة بناء على قرار الجمعية العامة رقم /23465 بشأن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد 2014، وقرار الجمعية العامة رقم /25067 بشأن تنظيم الجلسة الخاصة للجمعية العامة بشأن متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد 2014.

انعقدت الجلسة الخاصة التي جمعت رؤساء دول وحكومات ووزراء إلى جانب مسؤولين حكوميين آخرين رفيعي المستوى تتويجًا لعمليات المراجعة العملياتية التي أطلقها قرار الجمعية العامة رقم /23465 الذي دعا إلى مراجعة عملياتية لتنفيذ برنامج العمل على أساس البيانات والتحليلات المتاحة بأعلى جودة عن حالة السكان والتنمية، مع الوضع في الاعتبار الحاجة إلى أسلوب نظامي وشامل ومتكامل يستجيب للتحديات الجديدة ولبيئة التنمية المتغيرة ويعزز دمج جدول أعمال السكان والتنمية في العمليات العالمية المرتبطة بالتنمية.

2. المنهجية

يستند هذا التقرير إلى البيانات الرسمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الجلسة الخاصة للجمعية العامة بشأن متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

تم اختيار 146 من الدول الأعضاء إجمالاً للتحدث في الجلسة: تحدثت 143 دولة كممثلة لنفسها وثلاث دول كممثلين لمجموعات (مجموعة G-77 والصين، والاتحاد الأوروبي، ومنتدى جزر المحيط الهادئ).

يوضح الجدول 1 127 من الدول الأعضاء التي إما ألقت بيانًا شفويًا أثناء الجلسة (88 دولة عضو) أو قدمته إلى رئيس الجمعية العامة بعد الجلسة بسبب ضيق الوقت (39 دولة عضو عليها علامة نجمة). من بين البيانات السابقة، لم تكن بيانات سبع من الدول الأعضاء متاحة للتحليل (عليها علامة نجمتين).

الجدول 1 قائمة تضم 128 دولة عضو ألقت (أو قدمت) بيانًا أثناء الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة

سانت فنسنت وغرينادينز *	ليسوتو *	مصر	أفغانستان
ساوتومي وبرنسيب	لوكسمبورغ	السلفادور	الجزائر *
السنغال *	مالاوي *	إستونيا	أنتيغوا وباربودا
صربيا	ماليزيا	إثيوبيا	أستراليا
سيشيل *	جزر المالديف	الاتحاد الأوروبي	أذربيجان
سيراليون	مالي *	فيجي *	بنجلاديش
جنوب إفريقيا	مالطا *	فنلندا	بربادوس
جنوب السودان	جزر مارشال **	فرنسا	بيلاروس
سريلانكا	موريتانيا	مجموعة G-77 والصين	بلجيكا
سورينام	المكسيك *	غامبيا	بنين
سوازيلاند	منغوليا *	جورجيا	بوتان *
السويد **	المغرب *	ألمانيا	بوتسوانا
سويسرا	موزمبيق	غانا	البرازيل *
الجمهورية العربية السورية *	ميانمار	غرينادا	بوركينافاسو
طاجيكستان *	ناميبيا **	غينيا	بوروندي
تايلاند *	نيبال	غينيا بيساو	كابو فيرد *
توغو	هولندا	غويانا **	كمبوديا *

ترينيداد وتوباغو	نيوزيلندا *	هاييتي *	الكاميرون **
تونس	نيكاراغوا *	هندوراس	كندا
تركمنستان	النيجر	أيسلندا	تشاد
توفالو	نيجيريا *	إندونيسيا *	تشيلي
أوغندا **	النرويج *	جمهورية إيران الإسلامية *	الصين
أوكرانيا	باكستان	أيرلندا *	كولومبيا *
المملكة المتحدة *	بالاو	إسرائيل *	الكونغو
جمهورية تنزانيا المتحدة	بنما	إيطاليا	كوستاريكا
الولايات المتحدة *	باراغواي *	جامايكا	كوت ديفوار *
أوروغواي	بيرو	اليابان*	كوبا
فانواتو	الفلبين *	كازاخستان	الدنمارك
فيتنام	بولندا	كينيا	جمهورية الدومينيكان
زامبيا	قطر *	كيريباتي *	جمهورية الكونغو الديمقراطية
زيمبابوي	جمهورية مولدوفا	قيرغيزستان *	جيبوتي **
الهند *	الاتحاد الروسي *	جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية	الإكوادور

* تشير إلى الدول الأعضاء التي قدمت بياناتها لرئيس الجمعية العامة بعد الجلسة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة لضيق الوقت.
** تشير إلى الدول الأعضاء التي ألقت بيانًا شفويًا أثناء الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة ولم يكن متاحًا للتحليل.

يعرض الجدول ٢ ١٩ دولة عضو متبقية لم تلقِ بيانًا شفويًا أثناء الجلسة ولم ترسله لرئيس الجمعية العامة لاحقًا على الرغم من اختيارها للتحدث في الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

الجدول 2. قائمة 18 دولة عضو تم اختيارها للتحدث أثناء الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة ولم تلقِ بيانًا

الإمارات العربية المتحدة	سانت كيتس ونيفيس	الغابون	أنغولا
فانواتو	إسبانيا	العراق	الأرجنتين
	السودان	ليبيا	بيليز
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	ليشتنشتاين	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	
تركيا	مدغشقر	إريتريا	

وبهذا تمت مراجعة 121 بياناً إجمالاً 81 تم إلقاؤهم شفويًا و40 تم تقديمهم لرئيس الجمعية العامة واستخدامهم لوضع مصفوفة من الأفكار المستندة إلى فصول تقريري الأمين العام بشأن إطار عمل متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (A/69/62) وE/CN.9/2014/4 وCorr.1).

تم تلخيص الالتزامات تجاه الإجراءات المستقبلية الواردة في كل بيان على حدة داخل المصفوفة على يد محللين مختلفين؛ وتمت مقارنة الملخصات ومناقشتها لضمان اتساقها. أدى هذا إلى تقييم كمي لمعدل تكرار التعامل مع الأفكار وتحليل نوعي للإجراءات المطلوبة.

بمجرد اكتمال المصفوفة، راجع المحللون التزامات الدول الأعضاء بموجب كل فكرة على حدة، وتم رصد الالتزامات الرئيسية النهائية المتفق عليها في صيغة كل فكرة.

وبذلك تمثل الالتزامات الرئيسية النهائية في التقرير تجميعًا للالتزامات التي تعهد بها أعلى مستوى سياسي لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإطار عمل متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد 2014.

أ. الكرامة

تمكين المرأة وعدم المساواة بين الجنسين

أقرت الدول الأعضاء بأن من تعرضوا للإقصاء بسبب عدم المساواة والتمييز، وخاصة النساء والفتيات، يجب أن يحصلوا الآن على أولوية مطلقة.

وافقت الدول الأعضاء على أن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين مطلب أساسي للتنمية المستدامة.

أدركت الدول الأعضاء بشكل تام أثر الديناميكيات السكانية والصحة الإنجابية والنوع الجنسي على الفقر، حيث تنظر إلى تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين ليس فقط كوسيلة للقضاء على الفقر، ولكن أيضًا كمطلب أساسي للتنمية المستدامة.

أكدت الدول الأعضاء على المكانة المركزية للمرأة في التنمية المستدامة ودعت إلى إدراج هدف مخصص لتعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في جدول أعمال التنمية بعد 2015. كما كانت هناك أيضًا دعوات لإدخال الصحة الجنسية والإنجابية في جدول أعمال التنمية المستقبلية. أعلنت الدول الأعضاء أن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين لا يمكن أن يتحققا بدون الاستثمار في حقوق المرأة والفتيات؛ والقضاء على العنف المستند إلى النوع الجنسي؛ وتوفير فرص تعليم متساوية للنساء والفتيات؛ وإيقاف الممارسات التقليدية الضارة؛ وزيادة المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة.

دعت الدول الأعضاء إلى حماية حقوق الإنسان الأساسية للنساء والفتيات وتعزيزها وتحقيقها بحيث تكون في مركز عملية التنمية.

عبّرت الدول الأعضاء عن تأييدها لمستقبل تحتل فيه حقوق الإنسان الأساسية للنساء والفتيات ورفاهيتهن مكانة مركزية في مسألة السكان والتنمية. اتفقت الدول الأعضاء على أن الاستثمار في المرأة يُعتبر استثمارًا مهمًا لأنه يوفر مزايا اقتصادية وفي نفس الوقت يضمن حقوق الإنسان لها. تم التأكيد على أهمية تحقيق الحق في الصحة بدون تمييز، بما في ذلك الدور الحيوي للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات. كوسيلة لتحقيق حق المرأة في الصحة، تعهدت الدول الأعضاء بالحد من معدل الوفيات المرتفع أثناء الحمل والولادة في الكثير من الدول ومنع حالات الحمل غير المرغوب فيها وحالات الإجهاض غير الآمن، بما في ذلك توفير الإمكانية العامة للحصول على خدمات تنظيم الأسرة.

أدركت الدول الأعضاء أنها لكي تحمي حقوق الإنسان للنساء والفتيات بحق، يجب القضاء على العنف المستند إلى النوع الجنسي.

أقرت الدول الأعضاء بوجود معدلات مرتفعة من العنف ضد النساء والفتيات وأكدت على الحاجة الملحة للقضاء على كل أشكال العنف المستند إلى النوع الجنسي. أكد عدد من الدول الأعضاء على أهمية تحسين القدرة على اكتشاف العنف ومنعه وضمان توفير خدمات يمكنها أن تحد من عواقب العنف وإعادة التأهيل الكاملة لمن يتعرضون له.

الفتاة المراهقة

التزمت الدول الأعضاء بالتركيز على تعليم الشابات وتحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم في كل المستويات.

دعت الدول الأعضاء إلى ضخ استثمارات أكبر في المراهقين والشباب، وخاصة الفتيات. نبهت الدول الأعضاء على أهمية توجيه اهتمام خاص إلى تعليم الفتيات وتحقيق التكافؤ بين الجنسين في كل مستويات التعليم. كما أنها اعتبرت تعليم الفتيات وسيلة للحد من الزواج المبكر وتطوير تمكين المرأة وتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.

نبهت الدول الأعضاء على أهمية التربية الجنسية الشاملة في تمكين الوقاية من الحمل في سن المراهقة والنتائج الصحية المناوئة الأخرى لدى الشابات.

أكدت الدول الأعضاء على الدور المحوري للتربية الجنسية الشاملةCSE) في تعليم الفتيات الصغيرات. كما وافقت الدول الأعضاء بما يتفق مع احتياجات الأفراد وقدراتهم المتطورة على أن **التربية الجنسية الشاملة** أمر حاسم في منع الحمل في المراهقة وتحسين صحة الأم والمواليد والأطفال مع تمكين الشابات من اتخاذ قرارات واعية والتخطيط لحياتهن وحماية أنفسهن من النتائج الصحية الجنسية والإنجابية المناوئة.

التزمت الدول الأعضاء بالقضاء على الممارسات التقليدية الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية الانتوية *(FGM)* والزواج المبكر والقسري ووافقت على أن القضاء على هذه الممارسات أمر ضروري لضمان حقوق الإنسان للشابات والفتيات الصغيرات.

حددت الدول **الأعضاء تشويه الأعضاء التناسلية الانتوية** وزواج الأطفال المبكر والقسري باعتبارها عوائق مهمة أمام تمكين النساء والفتيات. ووصفت تلك الممارسات الضارة بأنها انتهاك كبير لحقوق الإنسان للفتيات والشابات وتضر أيضًا بصحة الشابات وتدمر فرصهن للحصول على التعليم وتحد من فرص الحياة بمستوى جودة أعلى.

أقرت الدول الأعضاء بأن زيادة مشاركة المرأة واتخاذها القرارات السياسية وتمكين المرأة اقتصاديًا أمور تؤدي إلى تمكين النمو الاقتصادي.

كما أكدت الدول الأعضاء على الدور المركزي للمرأة والحاجة إلى ضمان مشاركتها الكاملة وريادتها على أساس المساواة في جميع مجالات التنمية المستدامة. وشددت على أن المشاركة السياسية والتمكين الاقتصادي ضروريان لتوفير فرص متكافئة للمرأة. أعلنت الدول الأعضاء كذلك أن القضاء على الفقر المدقع يتطلب التمكين الاقتصادي للمرأة والسكان المعرضين للتهميش واحتوائهم في كل جوانب الحياة. عبّرت الدول الأعضاء عن الالتزام بتطوير دور المرأة في القيادة وأشارت دول كثيرة إلى أنها تبنت بالفعل نظام الحصص لضمان المشاركة الملائمة من المرأة في القطاعين العام والخاص.

المراهقون والشباب

عبّرت الدول الأعضاء عن اعترافها القوي باحتياجات المراهقين والشباب وبالفرصة التي يتيحها دعم الشباب للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في المستقبل.

التزمت الدول الأعضاء بتعزيز الاستثمارات متعددة القطاعات في المراهقين والشباب لتوفير رعاية كاملة لإمكانياتهم وتحقيق الحصص الديمغرافية.

أكدت الدول الأعضاء على أن الاستفادة من الحصص الديمغرافية يتطلب تعزيز السياسات والاستثمارات وتنسيقها في مجالات التعليم والتوظيف والحماية الاجتماعية والحد من الفقر والصحة، وخاصة الصحة الجنسية والإنجابية، والمشاركة والحماية من العنف.

التزمت الدول الأعضاء بتقديم تعليم عام عالمي عالي الجودة وتطوير للمهارات بدون تمييز في كل المستويات.

أقرت الدول الأعضاء بأن الفتيات والمراهقات والشابات غالبًا ما يتعرضن للتهميش من حيث الحصول على التعليم وأكدت على الحاجة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم في كل المستويات. وشددوا على أن المراهقات والشابات ينبغي أن يتمكن من استكمال تعليمهن المدرسي وتدريبهن المهني بدون التعرض للزواج المبكر والقسري أو الحمل المبكر أو العنف مع الإشارة إلى أن الفتيات اللاتي يذهبن إلى المدرسة ويواصلن الذهاب إليها يستطعن تأجيل الزواج واتخاذ خيارات واعية لمستقبلهن والحصول على وظائف أفضل وقيادة مجتمعاتهن باعتبارهن محركات قويات للتنمية.

كما شددت الدول الأعضاء على الحاجة إلى ضمان استفادة الشباب وخاصة المعرضون للتهميش من برامج التدريب على المهارات والتدريب المهني كوسيلة للحد من الفقر وتعزيز الاقتصاد. وعلى نفس المنوال، تم التنبيه أيضًا إلى الدور الحاسم للتعليم في أماكن النزاعات في تطوير السعي نحو المعرفة واكتساب المهارات وتعزيز المجتمعات السلمية.

دعت الدول الأعضاء إلى كل من خلق فرص العمل للشباب والتعليم عالي الجودة الذي يستجيب بشكل أفضل لاحتياجات سوق العمل القائمة والناشئة.

التزمت الدول الأعضاء بدعم الشباب للحصول على وظيفة وعمل محترم.

عبّرت الدول الأعضاء عن قلقها العميق حيال مستوى بطالة الشباب وبطالتهم المقنعة ووصفت الوضع بأنه إهدار لرأس المال البشري دفع الشباب القادرين على الابتكار والإبداع إلى العيش على هامش المجتمع.

ودعوا إلى استراتيجيات لإشراك القطاع الخاص في خلق الوظائف للشباب وتوفير التدريب وتطوير المهارات؛ وتعزيز الاستثمارات

الأجنبية المباشرة والتعزيز المباشر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحسين فرص التوظيف المربحة للشباب؛ وتعزيز العمل الحر وخلق البيئات الداعمة للابتكار والإبداع وريادة الأعمال. كان هناك إدراك أن زيادة التعليم والتوظيف هما الطريقان الأكثر فعالية للحد من الفقر بين المراهقين والشباب. نبهت بعض الدول الأعضاء إلى منح الدعم التي تقدمها لهذه المجموعات السكانية كوسيلة لضمان حد أدنى من الحماية الاجتماعية مع الإشارة إلى أن هذه التحولات أدت إلى انخفاضات في الفقر وعدم المساواة وانخفاضات كذلك في السلوك الجنسي الخطر.

التزمت الدول الأعضاء بدعم حق المراهقين والشباب في الحصول على معلومات وخدمات شاملة للصحة الجنسية والإنجابية.

نبهت الدول الأعضاء إلى أن الكثير من المراهقين والشباب في العالم يحصلون على مستويات منخفضة من الرعاية الصحية والاستفادة منها، بما في ذلك معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية. أعطت الدول الأعضاء الأولوية لتحقيق احتياجاتهم الصحية المحددة، وخاصة المعلومات الكافية وخدمات منع الحمل غير المرغوب فيه والمخاطر المرتبطة بالإجهاض غير الآمن والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وأنواع العدوى المنقولة جنسيًا بهدف تمكين الشباب وكسر دوائر الفقر وعدم المساواة والحرمان بين الأجيال.

التزمت الدول الأعضاء بتعزيز التربية الجنسية الشاملة *(CSE)* باعتباره استثمارًا رئيسيًا في قطاع التعليم.

تم اعتبار التعليم الجنسي الشامل أمرًا حاسمًا لتمكين الشباب من اتخاذ قرارات واعية والتخطيط لحياتهم لأنه يعزز احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين إلى جانب الاحترام المتبادل وعدم العنف في العلاقات والتسامح ورعاية الأبوين للأطفال بمسؤولية والحقوق المتساوية في الأسر والعلاقات. حددت الدول الأعضاء استراتيجيات داخل نظام التعليم وخارجه تشمل إشراك الرجال في معالجة عدم المساواة بين الجنسين وتطبيق استراتيجيات مشتركة بين القطاعات.

كما التزمت الدول الأعضاء بتعزيز مشاركة الشباب في اتخاذ القرار السياسي والتخطيط على كل المستويات.

شددت الدول الأعضاء على أن مشاركة الشباب مهمة في أماكن النزاعات القائمة والمنتهية، حيث يجب توجيه اهتمام خاص لمشاركة الشباب في السلام والتصالح ووضع السياسات والبرامج.

التزمت الدول الأعضاء بالقضاء على العنف ضد النساء والفتيات والأطفال والزواج المبكر والقسري وختان الإناث والممارسات الضارة الأخرى.

أشارت الدول الأعضاء إلى أن الفتيات والمراهقات والشابات ما زلن يتعرضن للعنف والإساءة والاستغلال. والتزمت بإجراءات لإنهاء الإفلات من العقوبة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

دعت الدول الأعضاء إلى إدراج احتياجات المراهقين والشباب في إطار عمل التنمية بعد *2015*.

حددت الدول الأعضاء مجالات التعليم وتطوير المهارات والتوظيف والصحة الجنسية والإنجابية ومشاركة الشباب لإدراجها في إطار عمل التنمية بعد 2015.

الفقر وعدم المساواة في الدخل/الاقتصاد

كان هناك إدراك واسع أن القضاء على الفقر وعدم المساواة يظلان التحدي الأكبر أمام التنمية العالمية بعد عام *2014*.

أشارت الدول الأعضاء إلى أنه على الرغم من المكاسب الكبيرة التي تحققت في مجال الحد من الفقر والنمو الاقتصادي منذ تبني قرارات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مطلوب بذل المزيد من الجهود للقضاء على الفقر المدقع والتخلص من عدم المساواة في الدخل والثروة والتكيف مع الظروف البيئية المتغيرة. لقد أكدوا على أن الفقر يمثل إهانة للكرامة البشرية وأن القضاء عليه يظل هدفًا استرشاديًا في جدول أعمال التنمية بعد 2015.

التزمت الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات للقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة وتعزيز النمو الاقتصادي القوي وتحسين ظروف المعيشة لكل المجموعات السكانية.

تم اعتبار عدم المساواة المتزايدة في الثروة والدخل عقبات رئيسية تعيق التنمية المستدامة وتفاقم الانقسام الاجتماعي وتمنع قطاعات كبيرة من السكان من الخروج من الفقر. كان هناك اتفاق واسع على أن الوضع الحالي لتوزيع الثروة يؤثر بعمق على كل المجتمعات، ويؤثر بشكل خاص على المجموعات المعرضة للتهميش مثل كبار السن والمعاقين وسكان الريف والمرأة والشباب. شددت الدول الأعضاء على أن الحد من عدم المساواة بين المجموعات السكانية المتعددة شرط مسبق لضمان التنمية الاجتماعية الاحتوائية والنمو الاقتصادي.

تم إبداء القلق حيال العبء غير المتكافئ الذي يتحمله الفقراء بسبب الأزمات البيئية الناشئة، بما في ذلك التغير المناخي والكوارث الطبيعية. أشارت الدول الأعضاء إلى أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والغياب المتواصل للأمن الغذائي والتقلب في تدفقات رأس المال وأسعار السلع الأساسية إلى جانب نقص الحصول على ماء الشرب ومصادر الطاقة أدوا إلى إعاقة التقدم نحو تحقيق هدف القضاء على الفقر.

أبدت الدول الأعضاء دعمها للبرامج التي تيسر النمو الاقتصادي الاحتوائي وتمكين خلق الوظائف وتوفير خدمات الصحة الأساسية والتعليم الجيد.

حددت الدول الأعضاء زيادة الإنفاق العام على البرامج الاجتماعية الموجهة باعتبارها أحد العوامل الأهم في الحد من الفقر. ومن بين هذه العوامل الاستثمار لصالح الفقراء في الخدمات الأساسية مثل الحصول على الرعاية الصحية وتشمل الصحة الجنسية والإنجابية والأمن الغذائي والإسكان والماء النظيف والتطهير. كما تم التنبيه على خلق فرص التوظيف وزيادة الحصول على التعليم الجيد، وخاصة للمرأة والشباب. عبّرت الدول الأعضاء عن التزامها بتيسير خلق الوظائف والاستثمار في رأس المال البشري وضمان مشاركة كل المجموعات الاجتماعية في عملية التنمية، ويشمل ذلك تبني القوانين والسياسات والبرامج الوطنية الملائمة التي تضمن حقوق الإنسان والكرامة والمساواة وتحميهم.

حقوق الإنسان والمساواة

أكدت الدول الأعضاء على أن توفير حقوق الإنسان للجميع شرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة وعبّرت عن دعمها لبرنامج العمل كجدول أعمال في مجال حقوق الإنسان.

كان هناك تأييد واسع لمركزية حقوق الإنسان كشرط مسبق ضروري لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وضمان رفاهية كل الناس. اعترفت الدول الأعضاء ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) كمستند أساسي في تطوير جدول أعمال حقوق الإنسان وأشارت إلى أن تنفيذه أدى إلى تحسن كبير في حياة الكثير من الناس. وعبّروا عن دعمهم لقرارات إطار عمل الإجراءات (A/69/62) أن الاستثمار في حقوق الإنسان للأفراد وقدراتهم وكرامتهم عبر عدة قطاعات في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وعبر مسار الحياة أمر أساسي للتنمية المتكافئة والشاملة للجميع

أقرت الدول الأعضاء بالتزامها بدعم حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والمساواة وتعزيز ثقافة تتسم بالاحترام للجميع والخلو من التمييز.

أشارت الدول الأعضاء إلى أن التقدم لم يكن متكافئًا عبر القطاعات المختلفة في المجتمع، وأكدت على أهمية حماية حقوق الإنسان وتعزيزها للجميع، وخاصة الأكثر تهميشًا، ودعت بقوة إلى دعم مبادئ عدم التمييز والمساواة. تم التنبيه إلى أوضاع المرأة والشباب والشعوب الأصلية والمعاقين وكبار السن، وهي فئات ما زالت تواجه أشكالاً من عدم المساواة. عبّرت الدول الأعضاء عن قلقها من أن التمييز يتسبب في مواجهة هذه المجموعات في الغالب لعوائق كبيرة في التمتع بحقوق الإنسان وغالبًا ما ينقصها الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية والتعليم والحماية الاجتماعية وفرص العمل الجيد. وفي هذا الخصوص، تمت أيضًا الإشارة إلى الحاجة إلى التنسيق بين القوانين الوطنية والاتفاقات الإقليمية والدولية.

كان هناك اتفاق واسع بين الدول الأعضاء على أن تبني نهج يستند إلى الحقوق في التنمية والاستثمار في الصحة والتعليم وزيادة المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات أمر أساسي للحد من عدم المساواة الاقتصادية والقضاء على الفقر.

وصفت الدول الأعضاء انتهاكات حقوق الإنسان بأنها تؤدي إلى الفقر وتنتج عنه في نفس الوقت. وأشاروا مجددًا إلى التزامهم بضمان تحول السياسات والبرامج والقوانين الوطنية إلى أدوات لتنفيذ مبادئ حقوق الإنسان. كما تم التنبيه إلى الحاجة إلى تأكيد الحق في التنمية كجزء لا يتجزأ ولا ينفصل عن كل حقوق الإنسان. عبّرت بعض الدول الأعضاء عن قلقها من عدم حماية حقوق الإنسان للأفراد المقيمين في مناطق الحروب وتحت الاحتلال الأجنبي وفي ظل ظروف العنف والإرهاب المتصاعدين.

كبار السن/ارتفاع سن السكان

اتفقت الدول الأعضاء على أن السكان الكبار في السن يحتاجون إلى إجراءات وطنية ودولية، وعلى أن السياسات المتعلقة بكبار السن ينبغي أن تقوم على أساس مبادئ حقوق الإنسان.

في سياق ديناميات السكان، أقرت الدول الأعضاء بارتفاع سن السكان وأهمية تناول احتياجات كبار السن. تم اعتبار التقدم في السن واقعًا ناشئًا له عواقب اجتماعية واقتصادية تتطلب استجابات كافية وطنيًا ودوليًا على السواء.

أيدت الدول الأعضاء وضع سياسات تستند إلى الحقوق وتستجيب للنوع الجنسي في التعامل مع ديناميات السكان، بما في ذلك التقدم في العمر. كما نبهت إلى أهمية دمج التقدم في العمر في التخطيط للتنمية وجدول أعمال التنمية بعد 2015.

نبهت الدول الأعضاء إلى أهمية تمكين كبار السن وضمان رفاهيتهم، ويشمل ذلك وضع نظم الحماية الاجتماعية.

دعت الدول الأعضاء إلى الشروع في وضع سياسات وبرامج وخدمات شاملة وتنفيذها لضمان رفاهية كبار السن. ونظرا إلى العواقب الاقتصادية والاجتماعية للتقدم في على كل من الفرد والمجتمع، نبهت الدول الأعضاء إلى تقدم السكان في العمر باعتباره تحديًا وفرصة على السواء. تم اعتبار الاستثمار في الناس، بما في ذلك تمكين كبار السن من خلال التعلم طوال العمر والنشاطات الاقتصادية المربحة، شروطًا ضرورية للتنمية المستدامة والشاملة للجميع كما دعت الدول الأعضاء إلى وضع نظم للحماية الاجتماعية لضمان رفاهية كبار السن مع الإشارة إلى معاشات التقاعد والخدمات الصحية باعتبارها أمورًا ضرورية في هذا المجال. أشاروا إلى الضغط المتزايد على نظم التقاعد ونظم الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وتحديات توفير الحماية الاجتماعية.

عدم التمييز

التزمت الدول الأعضاء بتبني إجراءات وتنفيذها لتعزيز عدم التمييز والمساواة للجميع.

أيدت الدول الأعضاء بقوة الحاجة إلى القضاء على كل أشكال التمييز وإنهاء عدم المساواة مع التأكيد بشكل خاص على المجموعات التي كانت مهمشة تاريخيًا ومن يعيشون في ظل ظروف التعرض للتهميش. وأقروا بأن استكمال جدول الأعمال غير المنتهي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية سيتطلب نهجًا احتوائيًا لكل الأفراد بدون تمييز من أي نوع. تم إبداء دعم قوي للحاجة إلى ضمان البيئات الاجتماعية التي توفر الاستقرار والرفاهية المادية والنفسية وتضمن حقوقًا متساوية وتوسع الفرص لكل الأشخاص ليستفيدوا من إمكانياتهم بالكامل ويطلقوا قدراتهم لتساهم في التنمية.

ألزمت الدول الأعضاء نفسها بدعم قوانين وسياسات عدم التمييز التي تتعامل مع أشكال متداخلة من التمييز، بما في ذلك تلك الأشكال المستندة إلى العمر والنوع الجنسي والحالة الاقتصادية واللغة والعرق والأصل العرقي والإعاقة والميل الجنسي والهوية الجنسية والفئات الاجتماعية الأخرى. تم التأكيد بشكل خاص على احتياجات المرأة والأطفال والشباب. كما تم التنبيه إلى عدم المساواة المتواصلة التي يواجهها المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والمهاجرون.

اتفقت الدول الأعضاء على الحاجة إلى توفير خدمات صحية واجتماعية متكافئة لكل مجموعات السكان بدون تمييز من أي نوع.

شددت الدول الأعضاء على أن عدم المساواة والأشكال المتعددة من التمييز تظل عوائق مهمة تقف أمام رفاهية الأفراد وصحتهم. حددوا نقص الحصول المتكافئ على الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليم والمعلومات باعتبارها عوائق رئيسية تقف أمام القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. بالإشارة إلى نتائج مراجعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد 2014، شددت الدول الأعضاء على الحاجة إلى الاحتواء الاجتماعي وعدم التمييز وحق الأفراد في عيش حياتهم بدون عنف كأولوية للتنمية المستقبلية.

الأشخاص ذوي الاعاقات

اتفقت الدول الأعضاء على الحاجة إلى القضاء على التمييز ضد الاشخاص ذوي الاعاقات.

أكدت الدول الأعضاء على الحاجة إلى تحسين حياة **الاشخاص ذوي الاعاقاتمن** خلال تبني استراتيجيات وطنية توفر لهم فرصًا متكافئة وتضمن مشاركتهم الكاملة في كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. تم التنبيه إلى وضع خطط عمل وسياسات محددة لتعزيز فرص والحصول على الخدمات **للاشخاص ذوي الاعاقات**، كما دعت الدول الأعضاء إلى تعزيز حقوق الإنسان، ويشمل ذلك وضع برامج الحماية الاجتماعية **للاشخاص ذوي الاعاقات**، تم اعتبار أن الحاجة إلى المداخلات المعنية **بالاشخاص ذوي الاعاقات**، شرط مسبق وضروري للقضاء على الفقر.

الشعوب الأصلية

تواصل الشعوب الأصلية التعرض لأشكال من التمييز بالمقارنة بمجموعات السكان الأخرى وينقصهم الحصول على الخدمات والموارد الملائمة. أشارت الدول الأعضاء إلى أن الشعوب الأصلية تتعرض لمعدلات أعلى من الفقر ومعدلات أعلى من وفيات المواليد والأمهات ونتائج سلبية للصحة الجنسية والإنجابية والحاجة إلى تنظيم الأسرة ومحدودية فرص المشاركة الكاملة في جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

عبّرت الدول الأعضاء عن التزامها بتعزيز و حمايةَ حقوق الإنسان للشعوب الأصلية

وصفت الدول الأعضاء الاستثمار في الرأس المال البشري ، المناصفةوالكرامة على مدار العمر بأنه أساس للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. في هذا السياق، تم التنبيه إلى دعم حقوق الشعوب الأصلية في أرضهم ومناطقهم إلى جانب تحسين حصولهم على خدمات صحة جنسية وإنجابية وخدمات أخرى جيدة باعتبارها من الأولويات. دعت الدول الأعضاء إلى تبني سياسات سكانية كاملة وشاملةلتشجيع مشاركة الشعوب الأصلية في الحوكمة لضمان وجود التمثيل الكافي وسياسات منصفة .وعبّروا عن التزامهم بتطبيق استراتيجيات وطنية فعالة ومتكاملة ومنسقة ومتجانسة تستهدف الشعوب الأصلية للقضاء على الفقر وعدم المساواة. تم اعتبار أن الحاجة إلى بيانات دقيقة وتفصيلية حسب المجموعة العرقية والإدارة والإقليم والمنطقة ودرجة الفقر ووفيات المواليد وحالة الهجرة واللغة ضرورية للتعامل مع عدم المساواة وكذلك التهميش الاجتماعي والاقتصادي الذي تتعرض له الشعوب الأصلية.

ب. الصحة

الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

أشارت الدول الأعضاء إلى أن التقدم في تحقيق حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحقوق الجنسية والإنجابية كان بطيئًا ومتقطعًا، ونبهت إلى الحاجة إلى تسريع التقدم نحو تحقيق الوصول العام إلى خدمات صحة جنسية وإنجابية جيدة وتوفير الحقوق الجنسية والإنجابية للجميع.

أشارت الدول الأعضاء إلى أهمية توفير الرعاية الصحية الجيدة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، لضمان الكرامة والمساواة لجميع الناس، والتزمت بالعمل على تحقيق هذا الهدف في إطار التعاون الدولي والشراكات المعززة.

أكدت الدول الأعضاء على أن الشروط الضرورية لتحقيق التنمية الاحتوائية المستدامة تشمل تحقيق المساواة بين الجنسين والتوفير العام للصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية وتمكين المرأة والشباب وكبار السن من خلال توفير حقوق الإنسان لهم.

أكدت الدول الأعضاء على تصميمهم على ضمان إدخال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بحزم في جدول أعمال التنمية بعد *2015*.

وأشاروا إلى أن أهداف الوصول العام إلى خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والحقوق لكل النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ما تزال صعبة المنال وأكدوا على الحاجة إلى التعامل مع الكثير من التحديات المتبقية إذا كان العالم يريد مواصلة التقدم نحو تحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسين وتمكين المرأة والقضاء على الأشكال المختلفة للعنف ضد النساء والفتيات والمكافحة للقضاء على الفقر وعدم التمييز على أساس التنوع الجنسي وضمان الحقوق الجنسية والإنجابية بدون تمييز في سياق جدول أعمال التنمية بعد 2015.

نبهت الدول الأعضاء إلى ضمان الحقوق الجنسية والإنجابية للجميع بدون اختلاف أو تمييز باعتباره أحد التحديات الكثيرة التي يتناولها جدول أعمال التنمية بعد 2015.

أكدت الدول الأعضاء على أن وضع الأفراد وتوفير حقوق الإنسان في جوهر عملية التنمية يحتم التركيز المتواصل على توفير الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وتحقيق المساواة بين الجنسين.

شددت الدول الأعضاء على أن العمل على تحقيق التنمية لن يكتمل إلا بتمكن كل فرد من الممارسة الكاملة لحقوقه، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. أكدت بعض الدول الأعضاء على أن تحويل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية إلى تشريع وطني أمر ضروري لتحقيق توفيرها العام.

كما أقرت الدول الأعضاء أن الوصول العام إلى الصحة والخدمات الإنجابية، بما في ذلك الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه شرط مسبق لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وأكدوا مرة أخرى على أن توفير حقوق الإنسان لكل الناس شرط ضروري لتطورهم وكرامتهم ورفاهيتهم؛ وأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وفهم تبعات ديناميكيات السكان أسس مهمة للتنمية المستدامة.

كررت الدول الأعضاء تأكيدها على التزامها تجاه تعزيز كل حقوق الإنسان وحمايتها وتوفيرها وتجاه الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في سياق التنفيذ الكامل والفعال لمنصة عمل بكين وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ونتائج مؤتمراتهم للمراجعة.

كما أنهم أشاروا إلى أن تعزيز التوفير العام لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة وضمانها بتكلفة معقولة وعلى حسب احتياجات كل جنس إلى جانب التعليم الشامل المستند إلى أدلة عن الميول الجنسية البشرية بما يتفق مع الاحتياجات والإمكانيات المتغيرة للفرد، بما في ذلك الصبية والفتيات، أمر مهم لتحسين صحة الأمهات والمواليد والأطفال وتحسين تنظيم الأسرة والحصول على أساليب حديثة جيدة لمنع الحمل والوقاية من فيروس النقص المناعة البشرية والإيدز وإدارتهما بجون إحساس بالعار والتمييز، ولتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

نبهت الدول الأعضاء إلى أن الوصول العام إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة والتي تتوفر ضمن رعاية صحية جيدة متكاملة كان أحد أهم أولويات جدول الأعمال العالمي بعد عام *2014* وكان ضروريًا للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والصحة على مدار العمر للشباب

أشارت الدول الأعضاء إلى أن السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين والحصول على الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية والتوفير الفعال لحقوق المرأة والشباب وكبار السن إلى جانب تمكينهم، شروط ضرورية للتنمية التعاونية والمستدامة والشاملة.

ونبهوا بقلق إلى المعدلات المرتفعة للحمل في المراهقة والانتشار المتزايد لفيروس نقص المناعة المكتسبة (الايدز) بين الشباب، وخاصة المراهقات، وأكدوا على أن مستويات وفيات الأمهات والحمل أثناء المراهقة يجب أن تنخفض بسرعة أكبر.

اقترحت الدول الأعضاء إعطاء الأولوية لضمان حصول الجميع على الحق في الصحة الجنسية والإنجابية في جدول أعمال التنمية بعد *2015* و عبّروا عن دعمهم لكل الجهود المتعلقة بالتعليم بما في ذلك التعليم الجنسي الشامل، وخاصة للفتيات وكذلك الأولاد للتعامل مع المعدلات المرتفعة للحمل في المراهقة والانتشار المتزايد لفيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب، وخاصة المراهقات، ووفيات الأمهات.

أكدت الدول الأعضاء على الحاجة إلى ضمان أن كل امرأة وكل فتاة تستطيع ممارسة حقوقها الأساسية، بما في ذلك حقوقها الجنسية والإنجابية، وأن كل امرأة وكل فتاة تستطيع الحصول على فرص متكافئة وتستطيع أن تعيش حياة خالية من جميع أشكال العنف.

أكدت الدول الأعضاء على الحاجة إلى تسريع التقدم نحو تحقيق الوصول العام إلى المعلومات والتعليم والخدمات الصحية الجنسية والإنجابية التي تحمي الحقوق في الخصوصية والسرية والاختيار الواعي والموافقة الطوعية وحظ أي شكل من التمييز أو الإكراه أو العنف، وكان هناك تأكيد على المراهقات، وخاصة في سياق إنهاء وفيات الأمهات ومرضهن بسبب الإجهاض غير الآمن.

نبهت الدول الأعضاء إلى أهمية التعليم الجنسي الشامل لكل الشباب لتمكينهم من اتخاذ قرارات واعية والتخطيط لحياتهم وحماية أنفسهم من مشاكل الصحة الجنسية والإنجابية.

وأشاروا إلى أن مثل هذا التعليم يعزز أيضًا احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين إلى جانب الاحترام المتبادل وعدم العنف في العلاقات والتسامح ورعاية الأبناء بمسؤولية والحقوق المتساوية داخل الأسر وفي العلاقات.

وأكدوا على حماية وتوفير حقوق المراهقين والشباب في المعلومات الدقيقة والتعليم الجنسي الشامل والخدمات الصحية من أجل رفاهيتهم وصحتهم مدى الحياة.

كما أشارت الدول الأعضاء إلى الحاجة إلى توسيع وتحسين جودة الخدمات الصحية الجنسية والإنجابية الملائمة للشباب، بما في ذلك إدخال التعليم الجنسي الشامل وتعليم مهارات الحياة إلى المناهج الدراسية.

وكرروا التأكيد على أن الشباب ينبغي أن يتمكنوا من اتخاذ قرارات واعية بشأن مستقبلهم وينبغي أن يحصلوا على معلومات وخدمات صحية جنسية وإنجابية إلى جانب الحقوق ذات الصلة. كما أكدوا على الحاجة إلى ضمان تمكن المراهقات والشابات بشكل خاص من استكمال تعليمهن وتدريبهن المهني بدون التعرض للزواج المبكر والقسري أو الحمل المبكر أو العنف.

نبهت الدول الأعضاء إلى أن هناك أولويات فورية تتمثل في الحاجة إلى الاستثمار في الشباب وتمكين المرأة وتعزيز النشاط عند التقدم في العمر وتحسين الصحة الإنجابية.

وأشاروا إلى أن العالم يشهد أكبر جيل من الشباب على الإطلاق ومن اللازم تأمين الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لهم من خلال خدمات ملائمة للشباب بغض النظر عن الحالة الاجتماعية ومن خلال إزالة العوائق. يعني هذا أيضًا التعامل مع التحديات التي تواجه المراهقات، بما في ذلك نقص التعليم والحمل غير المرغوب فيه ووفاة الأم التي يمكن الوقاية منها والممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية (FGM) وزواج الأطفال والزواج المبكر والقسري.

للحفاظ على التقدم الذي تحقق للحد من وفيات الأمهات ولتحسين التنمية المستدامة، أكدت الدول الأعضاء على الحاجة إلى توفير عام لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية الجيدة مع الانتباه بشكل خاص للمراهقين والشباب. وأقروا بأهمية التعليم الجنسي الشامل، سواء داخل النظم التعليمية الرسمية وغير الرسمية لحماية الشباب وتمكينهم ولتجنب الحمل غير المرغوب فيه وفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة جنسيًا.

وفي هذا الخصوص، أكدت الدول الأعضاء مرة أخرى على التزامها بالمبادئ والمواثيق والبروتوكولات التي تعمل على التقدم في جدول أعمال السكان والتنمية، وخاصة توفير الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية الشاملة وتحسين قدرات اتخاذ القرار لدى المرأة والشباب على كل المستويات.

هنأت الدول الأعضاء صندوق السكان في منظمة الأمم المتحدة على تركيزه المتزايد على المراهقين والشباب، والإناث منهم بصفة خاصة، مع التنبيه إلى احتياجهم لمهارات الحياة والخدمات الملائمة للشباب، بما في ذلك التعليم والمعلومات الجنسية الشاملة.

كما نبهوا إلى النتائج التي توصل لها تقرير المؤشر الصادر عن الأمين العام من أن الحكومات في جميع أنحاء العالم تعتبر الوصول العام إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة والجيدة والمتكاملة من أهم أولويات جدول أعمال التنمية العالمية بعد عام 2014، واعتبر التقرير أن هذا أمر ضروري للتنمية المستدامة والحد من الفقر.

تعزيز نظام الصحة

التزمت الدول الأعضاء بتوفير الحق في الصحة لكل الناس من كل الأعمار. وأشاروا إلى أنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستقبلية إذا ظلت أعداد ضخمة من سكان العالم بدون رعاية صحية عالية الجودة، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

كان هناك إقرار شائع بحالة نظم الصحة في العديد من المناطق في العالم، بما في ذلك هشاشة نظم الصحة في العالم النامي والتحديات القائمة في جودة الرعاية والحصول عليها والحاجة الملحة لتعزيز نظم الصحة وضمان التوفير العام لمجموعة كبيرة من الخدمات الجيدة، بما في ذلك الأساليب الحديثة لتنظيم الأسرة، إلى جانب الخدمات الصحية الجنسية والإنجابية الأخرى.

التزمت الدول الأعضاء بالاستثمار في تعزيز نظم الصحة، ويشمل ذلك جعلها وسيلة لضمان الوصول العام إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

وأشاروا إلى أن التعامل مع عدم المساواة في الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية بشكل موجه، ويشمل ذلك تعزيز نظم الصحة في كل من المناطق الريفية والحضرية، كانت له تبعات مهمة على سياسة التنمية. أكدت الدول الأعضاء على أهمية ضمان وجود نظم صحة قوية متاحة باعتبارها مكونًا ضروريًا للقضاء على العوائق الاقتصادية والاجتماعية وأشكال عدم المساواة الهيكلية الأخرى.

التزمت الدول الأعضاء بالتحقيق التدريجي للتغطية الصحية العامة، مع تنبيه من بعض الدول الأعضاء إلى الجهود المستمرة بهذا الخصوص.

كررت الدول الأعضاء تأكيدها على الحاجة إلى ضمان جودة الخدمات الصحية وتكلفتها المعقولة وإتاحتها، وخاصة للمجموعات المعرضة للتهميش والتي تشمل الأقليات والمرأة والشباب باعتبار ذلك ضروريًا للقضاء على الفقر وضمان صحة السكان وتوفير الحق في الصحة. وأكدوا على أهمية التعاون الدولي وتعزيز الشراكات التي توفر دعمًا فنيًا وماليًا لتحقيق هذه الالتزامات.

كما أكدت الدول الأعضاء على ضرورة وضع نظم صحة تستجيب للديناميكيات والاحتياجات المتغيرة للسكان.

مع تزايد العمر المتوقع وزيادة جماعات الشباب كبار السن والارتفاع الثابت في الأمراض غير المعدية، أقرت الدول الأعضاء بأهمية الخدمات الوقائية والرعاية الأساسية ورعاية التمريض طويلة المدى ومساعدات المعيشة عند الحاجة. كما تم الإقرار بالحاجة إلى ضمان استجابة النظم الصحية للاحتياجات المتغيرة للجماعات السكانية المتعددة.

التزمت الدول الأعضاء بالتعامل مع تفشي فيروس إيبولا بأسلوب ممنهج ومتكامل، بما في ذلك التعامل مع أسبابه الجذرية التي تشمل النظم الصحية الضعيفة ونقص الكوادر الصحية.

أشارت الدول الأعضاء إلى أن التفشي القائم لفيروس إيبولا كان مفيدًا في إلقاء الضوء على حالة نظم الصحة، بما في ذلك نقص البنية التحتية الملائمة والموارد البشرية للصحة في المناطق المصابة. كما أقرت الدول الأعضاء وأبدت إعجابها بالدعم المستمر وجهود الإغاثة؛ مع إلقاء الضوء على الدروس المستفادة، بما في ذلك نقص الاستعداد الكافي للطوارئ والحاجة إليه مع الالتزام بالتعامل مع الأزمة بأسلوب ممنهج ومتكامل.

أشارت الدول الأعضاء إلى أن التقديم المتكامل لخدمات صحة جنسية وإنجابية جيدة من الأولويات التي ستؤدي أيضًا إلى تعزيز نظم الصحة وستنقذ حياة أشخاص.

شددت الدول الأعضاء على أن أهداف التنمية المستدامة يجب أن تشمل مشكلات السكان ومن أهمها الاستجابة لاحتياجات السكان للرعاية الصحية الأساسية، وخاصة المجموعات المعرضة للتهميش. كما نبهوا إلى أن النظم التي تعمل بقدرة كاملة وبكفاءة مطلوبة في كل الدول لتحقيق جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام 2014 والتنمية المستقبلية.

صحة الأمومة

أقرت الدول الأعضاء بأن الكثير من التقدم قد تحقق لأن معدلات وفيات الأمهات انخفض بشدة في الدول النامية في بعض المناطق؛ إلا أن المرأة في مناطق أخرى تواجه خطرًا أكبر من الوفاة نتيجة الحمل والولادة مع تأثر عدد متزايد من الفتيات والمراهقات.

التزمت الدول الأعضاء بأن تجعل القضاء على وفيات الأمهات من أولويات التنمية.

التزمت الدول الأعضاء بالحد من وفيات الأمهات وزيادة التقدم نحو تحقيق الهدف رقم 5 لجدول أعمال الأهدافا لألفية للتنمية غير المكتملة. وُصف الهدف رقم 5 لأهدافا لألفية للتنمية بألاهمية القصوى في التنمية والتي تتطلب سياسات وبرامج موجهة وطنيًا ودوليًا على السواء. أقرت الدول الأعضاء بأن الصحة الجنسية والإنجابية والحد من وفيات الأمهات أمران مهمان لتحقيق تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، إلى جانب أثرهما الإيجابي على التنمية الاقتصادية.

أقرت الدول الأعضاء بأن توفير حزمة متكاملة من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية يتطلب نظم رعاية صحية تعمل بكفاءة تامة.

أكدت الدول الأعضاء على أهمية النهج المتكامل في التعامل مع وفيات الأمهات في نظم الصحة الوطنية، مع وضع سياسات تشمل الرعاية الصحية للأمهات ومنع الحمل إلى جانب علاج الأمراض المنقولة جنسيًا وفيروس نقص المناعة البشرية. أقرت الدول الأعضاء بوجود فروق في نتائج صحة الأمهات على كل من المستويين العالمي والمحلي. تم التنبيه إلى الفروق بين المناطق الريفية والحضرية إلى جانب نقص الوصول إلى الخدمات بين النساء ذات الدخل المنخفض باعتبارها تتطلب تدخلاً موجهًا. تم تحديد توفير خدمات جيدة ومتاحة للمرأة طوال فترة الحمل والولادة باعتبارها عاملاً رئيسيًا في الحد من وفيات الأمهات. نبهت الدول الأعضاء إلى أهمية رعاية ما قبل الولادة وبعدها إلى جانب إجراء عملية الولادة على يد متخصصين ودعت إلى تعزيز نظم الصحة لضمان توفير هذه الخدمات لكل النساء مع توجيه اهتمام خاص لنساء الريف والشعوب الأصلية. وأشاروا إلى أن نظم الصحة ينبغي أن تكون مجهزة أيضًا لإنهاء وفيات وأمراض الأمهات القابلة للمنع بسبب الإجهاض غير الآمن.

حددت الدول الأعضاء الحاجة إلى عمليات تدخل موجهة وتعليم جنسي شامل للقضاء على معدلات وفيات الأمهات المتصاعدة بين الشابات.

أقرت الدول الأعضاء بالعدد المتزايد دائمًا لحالات الحمل في المراهقة والنسبة الكبيرة لوفاة الأمهات التي تحدث بين الشابات. وحددوا الحمل والأسباب المتعلقة بالولادة بأنها من بين الأسباب الأكثر تكرارًا لوفيات الشابات والفتيات. تم اعتبار التعليم الجنسي الشامل أمرًا مهمًا للحد من الحمل في المراهقة ووفيات الأمهات.

منع الحمل والاحتياج المطلوب لتنظيم الأسرة

أقرت الدول الأعضاء بالجهود والتقدم الذي تحقق في توفير الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة مع الإشارة إلى أنه بالرغم من هذا، تفتقد أكثر من 200 مليون امرأة إمكانية الوصول إلى أساليب حديثة لمنع الحمل. ونبهوا إلى الحاجة الملحة للتعامل مع هذه الفجوات القائمة. كما أنهم أكدوا على أهمية تنظيم الأسرة للحد من حالات الحمل غير المرغوب فيها ووفيات الأمهات القابلة للمنع وأقروا بأن توفير الوصول العام إلى خدمات تنظيم الأسرة يمكن أن يمنع ما يقرب من ثلث وفيات الأمهات التي تبلغ 300,000 حالة تحدث كل سنة تقريبًا.

التزمت الدول الأعضاء بزيادة الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة للقضاء على وفيات الأمهات القابلة للمنع.

اعتبرت الدول الأعضاء الوصول العام إلى خدمات تنظيم الأسرة أولوية وعبّرت عن التزامها بمواصلة تنفيذ السياسات والبرامج التي تهدف إلى زيادة معدلات انتشار وسائل منع الحمل.

أشارت بعض الدول الأعضاء إلى أهمية ايجاد طلب على خدمات تنظيم الأسرة والتحول من النموذج المعتمد على الأهداف إلى النموذج المعتمد على تلبية الطلب. وأشاروا أيضًا إلى أن الانتباه المتزايد لجودة الحياة طريقة فعالة لتلبيةالحاجة لخدمات تنظيم الأسرة ومعلومات وخدمات الصحة الإنجابية الأخرى.

اتفقت الدول الأعضاء على أن خدمات تنظيم الأسرة ينبغي أن تكون متاحة ومقبولة وعالية الجودة بشكل عام.

وصفت الدول الأعضاء خدمات تنظيم الأسرة بأنها جزء لا يتجزأ من حزمة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. ودعوا إلى إتاحة وسائل منع الحمل الحديثة مع الإشارة إلى أن توفير مجموعة متنوعة من وسائل منع الحمل الجيدة أمر ضروري لضمان جودة رعاية المرأة. دعت الدول الأعضاء إلى الوصول العام إلى وسائل حديثة لمنع الحمل كوسيلة لمنع الحمل غير المرغوب فيه وللوقاية من الأمراض المنقولة جنسيًا وفيروس نقص المناعة البشرية إلى جانب الحد من الحاجة إلى الإجهاض غير الآمن. تم اعتبار التعليم الجنسي الشامل مفيدًا في إزالة العوائق التي تحول دون الوصول إلى وسائل منع الحمل بين المراهقين والشباب وتزايد الاستخدام الكافي لها.

حددت الدول الأعضاء توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، باعتبارها فعالة في التكلفة ومفيدة للمجتمع.

وصفت الدول الأعضاء خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، التي يتم تقديمها عبر خدمات غير مكلفة نسبيًا لتنظيم الأسرة، وخدمات صحة الأمومة والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والمعلومات عنه والتوعية به بأنهم استثمار اقتصادي له فوائد واضحة للمجتمع ككل ويحقق عائدًا محتملاً مرتفعًا على الاستثمار يصل إلى 150 دولارًا لكل دولار يتم إنفاقه.

الحفاظ على حياة المواليد

على الرغم من التحديات القائمة، أقرت الدول الأعضاء بتحقيق تقدم عالمي كبير في الحفاظ على حياة الأطفال.

احتفت الدول الأعضاء بالتقدم الملحوظ في معدلات الحفاظ على حياة الأطفال في أنحاء العالم نتيجة التغطية الصحية المعززة في قطاعات سكانية معينة تشمل الأطفال والمراهقين والحوامل، وذلك مع إدراكهم للحاجة إلى زيادة الجهود للحد بشكل أكبر من معدلات وفيات الأطفال والرضع وتحسين خدمات صحة الأمهات والرضع في المناطق التي ما زالت متراجعة.

تشمل الإنجازات المشار إليها معدلات الخصوبة المنخفظة بسبب زيادة الإمكانيات والوصول إلى الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة وزيادة الوصول إلى الرعاية المتخصصة قبل الولادة وزيادة تغطية عقاقير المناعة والحماية الأفضل للأطفال والأمهات من الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المعدية الأخرى. أشارت الدول الأعضاء إلى أنه على الرغم من هذه المكاسب، ما زالت بعض المناطق تعاني من الأسباب الشائعة لوفاة الأطفال ومرضهم في سن مبكرة، بما في ذلك الالتهاب الرئوي والملاريا وسوء التغذية وظروف الولادة، وجميعها قابلة للوقاية والعلاج.

التزمت الدول الأعضاء بتحسين خدمات صحة الأمومة والطفولة ووجهت تركيزًا كبيرًا إلى الحد من وفيات الأمهات والرضع في أنحاء العالم.

حددت الدول الأعضاء برامج وسياسات واستراتيجيات للحد من معدلات الوفيات من خلال الوصول العام إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الجيدة. وأشاروا إلى أهمية منع الحمل في المراهقة وضمان إتاحة خدمات تنظيم الأسرة ورعاية ما قبل الولادة لتعزيز سلامة الأم والسماح للمرأة والشباب بالتحكم في خصوبتهم.

التزمت الدول الأعضاء بالتعامل مع التحديات التنموية التي أدت إلى معدلات وفيات أعلى قابلة للمنع في المناطق منخفضة الكوادر.

أقرت الدول الأعضاء بتركز معدلات الوفيات المرتفعة في المناطق الريفية ومناطق السكان الأصليين والدول منخفضة الكوادر، وتشمل الأسباب محدودية الحصول الفعلي على خدمات الصحة الأساسية إلى جانب العوائق المالية، والتزمت الدول الأعضاء بالحد من هذه التحديات التنموية من خلال مبادرات عديدة.

وُصف تطوير صحة الأمهات والمواليد والأطفال بأنه أولوية أولى في التنمية ونبهت الدول الأعضاء إلى الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك التعليم الجنسي الشامل، باعتبارها أمرًا مهمًا. التزمت بعض الدول الأعضاء بتوفير خدمات صحة أمومة وطفولة مجانية في منشآت الصحة العامة بالإضافة إلى التغطية العامة بعقاقير المناعة والوقاية من الملاريا وإدارة الحمل.

أشارت الدول الأعضاء إلى مشكلة سوء التغذية ونقصها لدى الرضع، حيث دعت إلى توفير ماء شرب نظيف وتعقيم وأمن غذائي لكل الأطفال. تم التأكيد على إدخال صحة الأمومة والطفولة في النظم الوطنية مع وضع خطط والتدخل على المستويين المحلي والوطني. كما التزمت الدول الأعضاء بزيادة عدد القابلات المؤهلات والكوادر المدربة ومنشآت الولادة بالإضافة إلى وضع سياسات للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وأنواع العدوى المنقولة جنسيًا وعلاجها وتوفير خدمات صحة الأم والرضع والولادة.

فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز والأمراض المنقولة جنسيًا

التزمت الدول الأعضاء بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق الحد من حالات العدوى الجديدة والقضاء عليها تمامًا في النهاية للوصول في النهاية إلى هدف القضاء التام على الفيروس.

وأكدوا على أهمية ع إلى خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه، والحاجة إلى رعاية ودعم كافيين للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

تم التنبيه إلى الحاجة إلى وعي أكبر وإجراءات وقائية وقوانين للاختبارات والاستشارات الطوعية وسهولة الوصول إلى العلاج باعتبارها أمورًا ضرورية في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز.

أشارت الدول الأعضاء إلى أهمية احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها لكل المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والمعرضين لخطر الإصابة بالمرض لضمان تمكنهم من الحياة بشكل كامل ومنتج بدون إحساس بالعار والتمييز ومع إمكانية الوصول إلى خدمات صحية واجتماعية.

وتمت الإشارة إلى أهمية فرض قوانين حماية معينة تضمن الحق في المساواة وحظر التمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وشركائهم.

اتفقت الدول الأعضاء على ضرورةزيادة جهود حماية الشباب والنساء من فيروس نقص المناعة البشرية والالتهاباتالمنقولة جنسيًا من خلال توفير تربية جنسية شاملة وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

نبهت الدول الأعضاء الى سرعة الانتشارالمتزايد لفيروس نقص المناعة البشرية وأنواع العدوى المنقولة جنسيًا بين الشباب والنساء. مع إصابة أكثر من مليوني شاب بفيروس نقص المناعة البشرية، تمت الإشارة بقلق إلى تعرض الشباب للإصابة ونقص حمايتهم وتم التأكيد على الدور المهم للتربية الجنسية الشاملة داخل كل من النظم التعليمية الرسمية وغير الرسمية في التعامل مع هذه المشكلة.

كما لاحظت الدول الأعضاء أنه في بعض مناطق العالم، تتعرض النساء والفتيات لخطر أعلى بكثيرلعدوى فيروس نقص المناعة البشرية، حيث إن ثلثا المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من الإناث في هذه المناطق.

نبهت الدول الأعضاء إلى الحاجة للولوج المتكافئ بين الجنسين إلى خدمات صحة جنسية وإنجابية جيدة، ويشمل ذلك الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز وعلاجهما.

كما التزمت الدول الأعضاء بتكثيف الجهود للحد من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل والقضاء عليه.

أشارت الدول الأعضاء إلى الرابط بين استراتيجيات مكافحة عدوى فيروس نقص المناعة البشرية وأنواع العدوى المنقولة جنسيًا لدى الشباب والاستراتيجيات التي تهدف إلى الحد من الحمل المبكر وغير المرغوب فيه والأمراض الأخرى المنقولة جنسيًا وتجنبهم.

التزمت الدول الأعضاء بتعزيز نظم الصحة وأدركت الحاجة إلى إدخال الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز في خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

اهتمت الحكومات بالحاجة إلى دعم كافٍ في الوقت المناسب على المستويات المحلية والإقليمية والدولية سواء في القطاعين العام والخاص لتحسين إتاحة البنية التحتية والمعدات والأدوية والموارد البشرية للتعامل مع تحدي فيروس نقص المناعة البشرية وتزايد أنواع العدوى المنقولة جنسيًا.

وذكروا أن التكلفة الإجمالية تحقق عائدًا للمجتمع الذي يستثمر في الاستراتيجيات الوقائية. التزمت الدول الأعضاء بتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية الجيدة وتيسير حصول الجميع على العلاج المضاد للفيروسات القهقرية (ART) من خلال عدة استراتيجيات وخطط وسياسات وطنية شاملة. كما أيدت بعض الدول الأعضاء سياسات تشمل التوفير المجاني لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية والعلاجات المجانية لفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة جنسيًا. تمت الإشارة إلى العلاقة بين الدروس المستفادة من وباء فيروس نقص المناعة البشري ومرض الإيدز وتعزيز نظام الصحة ككل.

أدركت الدول الأعضاء أثر التنمية في توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك العوامل التنموية مثل الدخل والثروة والتعليم والمساواة بين الجنسين وحالة التوظيف والعمر المتوقع وجودة خدمات ما قبل الولادة وعندها والممارسات الثقافية أو الدينية.

وصفت الدول الأعضاء نظام الرعاية الصحية الفعالة والوصول العام إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية باعتبارها شروطًا مسبقة لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام *2014* وأهداف التنمية المستدامة وعالم خالٍ من الفقر.

الإجهاض الآمن والرعاية بعد الإجهاض

أأقرت الدول الأعضاء بالعبء الضخم لعمليات الإجهاض غير الآمنة التي وقعت كثيرًا جدًا وأثرت على الكثيرين ونسبة كبيرة منهم من الشابات والفتيات والفقراء والأقليات والمجموعات الأخرى المعرضة للتهميش. وأشاروا إلى أن أكثر من 200 مليون امرأة في الدول النامية تفتقد إلى الأساليب الحديثة لمنع الحمل بما له من نتائج مدمرة تشمل وفيات بسبب عمليات الإجهاض غير الآمن.

التزمت الدول الأعضاء بالتعامل مع وفيات الأمهات وأمراضهن الناتجة عن الإجهاض غير الآمن.

كما حددت الدول الأعضاء الوصول إلى خدمات وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة المتكاملة كأولوية لجدول أعمال التنمية العالمية بعد عام 2014 واعتبرت هذا أمرًا ضروريًا للحد من الفقر وللتنمية المستدامة. وأشاروا إلى أنه بجانب الأساليب الحديثة لمنع الحمل، فإن الوصول إلى خدمات الإجهاض الآمن ورعاية ما بعد الإجهاض سيقطع شوطًا كبيرًا نحو الحد من وفيات الأمهات وأمراضهن.

نبهت بعض الدول الأعضاء إلى التحرر المستمر في سياسات الإجهاض الآمن في إطار السياسات العامة التي تهدف إلى حماية حقوق النساء والفتيات لتحقيق انخفاضات في وفيات الأمهات القابلة للمنع ولضمان قدرة النساء والفتيات على ممارسة حقهن في الصحة والمساواة والاستقلال في اتخاذ القرار

الأمراض غير السارية (NCDs)

أعربت الدول الأعضاء بقلق بالمعدلات المتصاعدة للأمراض غير السارية على مستوى العالم، بما في ذلك البدانة وارتفاع الضغط والسكر والسرطان وأمراض أخرى، وهو الأمر الذي وصفوه بأنه من التحديات الصحية والتنموية الخطيرة. وأكدوا على الأثر الضار لهذه الأوضاع على صحة السكان وخاصة إنتاجية القوى العاملة، واعتبروها عوائق أمام النمو الاقتصادي.

التزمت الدول الأعضاء بالتعامل مع الانتشار المتصاعد للأمراض غير السارية

كما أشاروا إلى الأعداد المتزايدة من الوفيات المبكرة الناتجة عن أمراض غير سارية والحاجة إلى دعم مالي وفني وتقني لمجابهة هذه التحديات.

أكدت الدول الأعضاء على الحاجة إلى نظام صحي متكامل يضم خدمات أساسية للتعامل مع احتياجات الصحة الجنسية والإنجابية، وفيروس نقص المناعة البشري، إلى جانب الأمراض غير المعدية.

نبهت الدول الأعضاء إلى عوامل الخطر الكبيرة في تطور الأمراض غير السارية الناتجة عن سلوك قابل للمنع، بما في ذلك التدخين وتناول الكحول وعادات الأكل غير الصحية وقلة النشاط البدني. وشددوا على أهمية الاستراتيجيات والبرامج المخصصة للتعامل مع الأمراض غير المعدية في إطار استراتيجية صحية متكاملة.

أكدت الدول الأعضاء على الحاجة إلى برامج رفع الوعي والوقاية كوسيلة للتعامل مع الأمراض غير المعدية.

وأشاروا إلى الإجراءات والاستراتيجيات الوقائية القائمة للحد من عوامل الخطر الرئيسية الخاصة بالأمراض غير المعدية، بما في ذلك رفع الوعي بالآثار الضارة لاستخدام التبغ والإفراط في تناول الكحول والأغذية غير الصحية والخمول البدني، إلى جانب زيادة الوصول إلى الخدمات الأساسية وإجراءات التحكم التنظيمية في المواد الضارة، بما في ذلك زيادة الضرائب للحد من الاستهلاك.

ج. المكان وإمكانية التنقل

الهجرة الداخلية والتحول الحضري

أشارت الدول الأعضاء إلى أن الكثير من الدول النامية تشهد هجرة داخلية وتحولاً حضريًا سريعين. تم تحديد البطالة وغياب الفرص الاقتصادية، وخاصة في أوساط الشباب، إلى جانب عدم توفير الخدمات وغياب الأمن باعتبارها العوامل الرئيسية التي تقف وراء الهجرة من الريف إلى الحضر.

أكدت الدول الأعضاء على الحاجة إلى تخطيط مدن مستدامة وبنائها.

وأقروا بأن الهجرة الداخلية والتحول الحضري سيزدادان في السنوات القادمة، وعبّروا عن قلقهم حيال قدرتهم المحدودة على توفير الخدمات العامة والبنية التحتية الأساسية لكل سكان الحضر الحاليين والمستقبليين. اعتبرت الدول الأعضاء أن التحول الحضري السريع يمثل تحديًا ودعت إلى إدخال أحدث البيانات الديمغرافية المتاحة إلى جانب المعلومات المتعلقة باحتياجات المهاجرين الداخليين والسكان المحليين في التخطيط الحضري على المستويين الجزئي والكلي.

كما التزمت الدول الأعضاء بالسعي إلى وضع سياسات تنموية احتوائية لكي تدعم حق الناس في التحرك داخليًا وتحسين جودة حياتهم في المناطق الحضرية، مع استهداف كل من المهاجرين الداخليين والسكان المحليين بجهود تهدف إلى توفير وصول متكافئ إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والماء والتعقيم ونقل الطاقة وإدارة المخلفات.

أشارت الدول الأعضاء بشكل خاص إلى الحاجة لتعزيز نظم الصحة لضمان الوصول إلى خدمات وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية للمهاجرين من الريف إلى الحضر. ودعت إلى الانتباه بقدر أكبر للسياسات المتعلقة بحصول سكان الحضر على أرض وإسكان محترم وحماية اجتماعية وتوظيف وبيئة آمنة.

دعت الدول الأعضاء إلى تعزيز الروابط الحضرية الريفية للحد من الفروق بين الحضر والريف.

حددت الدول الأعضاء الاستراتيجيات التالية للسياسات الحضرية/الريفية الفعالة: تشجيع التضامن الحضري؛ وتعزيز نمو المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة الحجم والتنمية المستدامة للمناطق الريفية، بما في ذلك تبني المشاريع كثيفة العمالة؛ وتدريب الشباب على الوظائف غير الزراعية؛ وتطوير نظم فعالية للنقل والاتصال.

الهجرة الدولية

التزمت الدول الأعضاء بتعزيز وحماية الحقوق والحريات الأساسية للمهاجرين وأسرهم، وخاصة النساء والأطفال، عن طريق التعامل مع الهجرة والتنمية بأسلوب شمولي.

دعت الدول الأعضاء إلى التعامل بأسلوب متكامل مع الروابط بين الهجرة والتنمية مع وضع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تدفع الأشخاص إلى الهجرة في الاعتبار، ويشمل ذلك المنظور الثقافي والبشري والاعتراف بالأدوار والمسؤوليات في الدول الأصلية والوسيطة والنهائية. وأكدوا على الحاجة إلى بذلك جهود موجهة إلى منع الاتجار بالبشر.

دعت الدول الأعضاء إلى المزيد من التعاون والتنسيق الدولي لابتكار أدوات سياسية وقانونية ومؤسسية جديدة لتحسين حوكمة الهجرة الدولية.

عبّرت بعض الدول الأعضاء عن دعمها لتعزيز ميثاق دولي للهجرة يضع الحد الأدنى من معايير الانتقال الملائم للأشخاص ويعمل على تحسين مساهمة الهجرة في التنمية.

تحدث عدد قليل من الدول الأعضاء عن الآثار السلبية لهجرة العمالة الدولية في السياقات المحلية لديهم مع الإقرار بأن نزوح الأدمغة يؤثر على القوى العاملة والقدرة التنافسية للاقتصاد ومؤسسة الأسرة.

دعت الدول الأعضاء إلى إشراك مواطني الشتات في التنمية الوطنية مع تيسير عودة المواطنين الذين يعيشون في الخارج وجمع بيانات عن عدد المهاجرين.

النازحون داخليًا واللاجئون

التزمت الدول الأعضاء بدعم الحقوق وتحسين ظروف المعيشة للنازحين داخليًا واللاجئين.

أشارت الدول الأعضاء إلى أن النزوح القسري يمثل تهديدًا للكرامة والتنمية، وشددت على الحاجة إلى وضع سياسات للاعتراف بحقوق النازحين داخليًا واللاجئين وحمايتها وتعزيز دمجهم الاجتماعي والاقتصادي وتيسير عودتهم طوعًا بأمان

دعت الدول الأعضاء إلى منح الأولوية لديناميكيات السكان على المستوى الكلي الهجرة الداخلية والتحول الحضري، والهجرة الدولية والنزوح في جدول أعمال التنمية بعد *2015*.

أقرت الدول الأعضاء بأن استمرار توجهات السكان من حيث الهجرة الداخلية والتحول الحضري، والهجرة الدولية والنزوح وعواقبها ستمثل فرصًا وتحديات على السواء لصياغة إطار عمل التنمية بعد 2015 وتنفيذه.

د. الحوكمة

أقرت الدول الأعضاء بشكل ساحق بديناميكيات تغير السكان ووافقت على أن الموضوع سيتطلب تركيزًا أكبر في المستقبل. ولتحقيق الحكومة الجيدة عن طريق القدرة على المساءلة والشفافية، نبهت الدول الأعضاء إلى أهمية التعاون الدولي والمشاركة النظامية والاحتوائية إلى جانب إدخال ديناميكيات السكان في التخطيط التنموي.

التعاون الدولي

أقرت الدول الأعضاء تأكيدها على دور التعاون الدولي في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام 2014. وأقرت بالدور الريادي للأمم المتحدة في نشاطات التنمية وأشارت بشكل خاص إلى دور صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) في نشاطات السكان والتنمية. أكدت الدول الأعضاء على أهمية التعاون الدولي سواء على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، بما في ذلك أهمية المساعدة متعددة الأطراف والثنائية.

كان هناك إدراك قوي للحاجة إلى حشد الموارد الكافية على المستويين الوطني والدولي لتنفيذ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام 2014، ويشمل ذلك الموارد الجديدة والإضافية من كل آليات التمويل المتاحة من مصادر متعددة الأطراف وثنائية وخاصة، مع وضع توصيات إطار عمل متابعة برنامج العمل بعد عام 2014 في الاعتبار.

دعت الدول الأعضاء إلى تعاون دولي أكبر، ويشمل ذلك تعاون الجنوب مع الجنوب والتعاون الثلاثي، لتحقيق التنمية المستدامة مع التشديد بشكل خاص على الدعم الفني والمالي لضمان الوصول العام إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. شددت الدول الأعضاء على أهمية التحالفات الدولية في مجابهة التحديات القائمة مع إقرارها بمسؤولية الحكومات الوطنية عن تحقيق أهداف التنمية.

كان هناك حث للدول المانحة والمنظمات الدولية من جانب الدول الأعضاء لتعزيز الدعم المالي والفني والتقني للدول النامية لكي تستكمل الدول النامية جهودها لتوفير تغطية صحية عامة وخدمات صحية أساسية للجميع. من بين المجالات المحددة المذكورة لتقديم مساعدة تنموية تنظيم الأسرة وصحة الأم والطفل والتجهيزات الإنسانية.

حددت الدول الأعضاء بعض المبادرات التي تم وضعها بمساعدة المنظمات الإقليمية، مع التنبيه إلى الدور المهم للتعاون على المستوى الإقليمي. وأشاروا إلى الدور المهم لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام 2014.

دعت الدول الأعضاء إلى الانتباه إلى العوائق الناتجة عن نقص التمويل الذي تم التعهد به والتحديات الناشئة مثل التغير المناخي والأمراض غير المعدية التي تمثل خطورة على مكاسب التنمية، ويشمل ذلك قطاع الصحة.

كما دعوا المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراء عاجل بشأن وباء فيروس إيبولا لتسريع المساعدة والدعم الضروري لهزيمته ولمساعدة الدول الإفريقية المصابة.

المشاركة النظامية الشاملة على المستوى الوطني

أقرت الدول الأعضاء بدور أصحاب المصالح المختلفين في التنفيذ المنهج والاحتوائي لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام 2014 وشددت على أن التحديات التنموية الحالية تتطلب مشاركة ممنهجة من كل أصحاب المصالح في صياغة الاستجابات. ونبهوا إلى أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني والأكاديميات والقطاع الخاص لزيادة الابتكار والاستثمار بقدر أكبر في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج والخطط التي تؤثر على حياة الأفراد والمجتمعات المختلفة في أنحاء العالم. أشارت الدول الأعضاء إلى دور المنظمات الاجتماعية المختلفة وأهمية المشاركة الكاملة من الشباب وكبار السن والمجموعات المهمشة، وخاصة المعاقون، في تنفيذ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام 2014 وتحقيق أهداف التنمية.

كما ذكروا أن تمكين كل أصحاب المصالح من تقديم مشاركة ممنهجة أمر أساسي للحد من عدم المساواة؛ إلى جانب زيادة الدعم الدولي، بقيادة دولية من الأمم المتحدة، لتعزيز الكرامة والرفاهية للجميع والتنمية المستدامة. وأشاروا إلى أن صندوق سكان الأمم المتحدة يستطيع أن يلعب دورًا في إقامة شراكات أقوى لتنفيذ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام 2014.

تقوية قطاع المعرفة وتطوير دمج ديناميكيات السكان في التخطيط التنموي.

نبهت الدول الأعضاء إلى بيانات السكان باعتبارها شرطًا مسبقًا للمساءلة وشرطًا مهمًا أيضًا للتخطيط التنموي.

نبهت الدول الأعضاء إلى أهمية تقوية نظم الإحصاء الوطنية لكي تضمن توافر بيانات جيدة وفي الوقت المناسب عن ديناميكيات السكان.

شددت الدول الأعضاء على الأهمية الحيوية لإتاحة بيانات السكان الجيدة لإدخال الأمور السكانية بالشكل الملائم في التخطيط التنموي ونبهت إلى الحاجة إلى كل من جمع البيانات وتقوية مؤسسات الإحصاء الوطنية في هذا السياق. وأشاروا إلى أن الحكومات يمكن أن تكون أكثر فعالية في تخطيط سياساتها واستراتيجياتها الوطنية عندما تتمكن من الوصول إلى إحصاءات وتحليلات اتجاه شاملة وفعالة. ودعوا إلى تعزيز كل من الإجراءات الوطنية والدولية لضمان جمع بيانات السكان وتحليلها بفعالية وكفاءة أكبر. أكدت عدة دول أعضاء على الدور المهم لإحصاء السكان والتسجيل المدني وجمع الإحصاءات الحيوية للتطوير الاجتماعي الاقتصادي والمساءلة. لتمكين الجمع الفعال لهذه البيانات في كل البلدان، كانت هناك دعوة لدعم تطوير الموارد البشرية وتعزيز الإمكانيات.

دعت الدول الأعضاء إلى إدخال ديناميكيات السكان في كل مستويات التخطيط التنموي.

دعت الدول الأعضاء إلى الربط بين السكان والتنمية، حيث وصفت ذلك بأنه مطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. اتفقت الدول الأعضاء على أن أثر ديناميكيات السكان على المستويات الجزئية والكلية يتطلب إدخال ديناميكيات السكان في التخطيط التنموي على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

وصفت الدول الأعضاء طبيعة إدخال ديناميكيات السكان بأنها إما أن تكون عن طريق دمج ديناميكيات السكان في السياسات القطاعية أو إدراجها في سياسات السكان العامة.

ركزت بعض الدول الأعضاء على المشاكل المتعلقة بديناميكيات السكان في السياقات الخاصة بها، بما في ذلك الشباب والتقدم في العمر والنمو السكاني والتحول الحضري. كما عبّر عدد من الدول الأعضاء عن التزامها بإدخال ديناميكيات السكان في التخطيط التنموي من خلال إحدى وسيلتين، من خلال وضع السياسات السكانية العامة وتنفيذها وهي الوسيلة الأكثر تكرارًا، أو العمل بدلاً من ذلك على دمج ديناميكيات السكان ضمن السياسات القطاعية..

جوانب عدم المساواة الاقتصادية في العالم

نبهت بعض الدول الأعضاء إلى عدم المساواة الاقتصادية العالمية وأكدت على التحديات المختلفة التي تمثلها عدم المساواة كعائق أمام التنمية. أكدت الدول الأعضاء على الحاجة إلى تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية احتوائية مع التركيز على الحد من الفجوات الرئيسية التي تعوق الدمج الكامل لكل الأشخاص في عملية التنمية.

بناء نظم مساءلة أفضل

نبهت الدول الأعضاء إلى ثلاث أفكار رئيسية في سياق المساءلة، وهي تحديدًا الشفافية والحوكمة الجيدة، وإتاحة البيانات للمساءلة والمساءلة باعتبارها من العوامل التي تتيح تنفيذ جدول أعمال التنمية المستقبلية بعد 2015.

دعت الدول الأعضاء إلى المساءلة كحجر أساس للحوكمة الجيدة.

دعت الدول الأعضاء إلى زيادة المساءلة على كل المستويات. ونبهوا إلى الشفافية وتعزيز قدرة المواطنين على مساءلة حكوماتهم بخصوص تعزيز الحوكمة الجيدة كأمر ضروري لتنفيذ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام 2014. ورأت الدول الأعضاء بالمثل أن الحوكمة والمساءلة أمران ضروريان لتحديد جدول أعمال التنمية بعد 2015.

وضعت الدول الأعضاء عدم التمييز وبيانات السكان والشفافية في جوهر المساءلة.

بالإضافة إلى المسؤولية المتبادلة بين المجتمع الدولي والحكومات الوطنية، حددت الدول الأعضاء عدم التمييز والاحتواء باعتبارهما مكونين مهمين لتحقيق المساءلة. وأعلنوا أن المساءلة لا يمكن أن تتحقق بدون جمع بيانات فاعلة، وأن إتاحة البيانات شرط أساسي لتحسين الشفافية والمساءلة.

هـ. الاستدامة

ديناميكيات السكان والاستدامة البيئية والتغير المناخي

شددت الدول الأعضاء على أنه يجب إدراك العلاقة بين السكان والموارد والبيئة والتنمية وإدارتها بالشكل الملائم وربطها في توازن متجانس وديناميكي بالتنوع الحيوي والنظم البيئية الصحية.

دعت الدول الأعضاء إلى دمج أفضل لديناميكيات السكان في التخطيط التنموي، وخاصة ما يتعلق بالتكيف مع التغير المناخي والحد من خطر الكوارث واستراتيجيات الإدارة، إلى جانب جهود الحفاظ على البيئة.

حددت الدول الأعضاء التغير المناخي كمسألة تتعلق بحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية لأنه يمثل تهديدًا لبقاء ملايين البشر حول العالم ومستقبلهم ويؤثر على السكان الأكثر تعرضًا للتهميش مثل المرأة والأطفال وكبار السن إلى جانب الفقراء الذين تعتمد نشاطاتهم الاقتصادية على المناخ. كانت هناك دعوة لتبني استراتيجيات للتعامل مع المشاكل الهيكلية مثل الفقر والإقصاء الاجتماعي.

كما التزمت الدول الأعضاء بمنع تدهور البيئة، إلى جانب ضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية واستخدامها.

نبهت الدول الأعضاء إلى الحاجة إلى حماية البيئة وتحسين إدارة الموارد الطبيعية لفائدة الأجيال الحالية والمستقبلية.

التزمت الدول الأعضاء بالاستثمار في حقوق الأفراد وإمكانياتهم وكرامتهم عبر قطاعات متعددة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وعلى مدار العمر كأساس للتنمية المستدامة.

حددت الدول الأعضاء الاستثمارات في الخدمات العامة للجمهور في قطاعات التعليم والصحة والنقل والطاقة وتوفير عمل ووظائف لائقة وتيسير الوصول إلى الحماية الاجتماعية وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارها استراتيجيات أساسية لتطوير رأس المال البشري وتيسير الاستقرار الاقتصادي والقدرة التنافسية وتعزيز المرونة البيئية والاستجابات الملائمة للتغير المناخي.

التزمت بعض الدول الأعضاء بالتحول إلى الاقتصادات الصديقة للبيئة.

حددت بعض الدول الأعضاء الابتكار التكنولوجي إلى جانب الدعم والتعاون المستمرين بين الدول، وخاصة لبناء البنية التحتية الضرورية والقدرات الإنتاجية، باعتبارها أمورًا أساسية للتحول إلى اقتصادات صديقة للبيئة.

أكد عدد من الدول الأعضاء على حاجة كل الأطراف الدولية الفاعلة إلى تقديم التزامات محددة وقابلة للقياس من حيث حماية البيئة والتعامل مع التغير المناخي في إطار جدول أعمال التنمية بعد *2015*.

أشارت الدول الأعضاء إلى أن الحلول لتحديات حماية البيئة والتغير المناخي تتجاوز قدرة أي أمة منفردة وتتطلب إجراء جماعيًا واستراتيجيات على مستوى قطاعات.

و. المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد 2014

أعلنت الدول الأعضاء أن تبني برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) إنجاز بارز في تاريخ حقوق الإنسان وتمكين المرأة وتحقيق التنمية المستدامة. وأكدوا على مركزية جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في التنمية العالمية كرروا التأكيد على التزامهم بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام 2014 مع وضع نتائج وتوصيات تقرير الأمين العام عن إطار العمل والظروف الوطنية لدى كل منهم في الاعتبار. كانت هناك دعوة شبه عالمية لإدخال مشاكل السكان في جدول أعمال التنمية بعد 2015.

الالتزام بالتنفيذ الكامل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد 2014

أكدت الدول الأعضاء على أن جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لا زال ملائمًا ويجب تنفيذه بشكل كامل بعد عام *2014* مع وضع نتائج وتوصيات مراجعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام *2014* في الاعتبار.

أشارت الدول الأعضاء إلى أن برنامج العمل قد ساهم بشكل كبير في تحقيق الحد من الفقر والمساواة بين الجنسين وتحسينات في الصحة والتعليم وأكدت على أن الاتفاق البارز إلى جانب المراجعات التالية له تظل إطار عمل استرشاديًا لإدخال جدول أعمال السكان والتنمية في السياسات الوطنية والدولية.

جددت الدول الأعضاء ممثلة في أعلى مستوياتها السياسية التزامها ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وعبّرت عن دعمها لتنفيذه بشكل كامل وفعال بعد عام 2014. ودعت إلى توجيه اهتمام خاص للنتائج والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام إلى جانب الفجوات والتحديات الواردة في المراجعة العالمية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأشاروا إلى أهمية التوصيات وتعهدوا بتقديم الدعم للنتائج والالتزامات ذات الصلة بالمؤتمرات الإقليمية الخمسة إذا كانت تنطبق عليهم. اهتمت الكثير من الوفود بدعم مركزية جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في تحقيق التنمية المستدامة.

ألزمت الدول الأعضاء نفسها بالتعامل مع التحديات التي تعيق التنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

مع إدراك الدول الأعضاء للإنجازات المهمة في تنفيذ برنامج العمل، عبّرت عن قلقها من التقدم غير المتكافئ والمجزأ ودعت المجتمع الدولي إلى التعامل مع التحديات المتبقية. وحددوا بشكل خاص التحديات المرتبطة بالحد من الفقر والالتزام بالاستدامة والقضاء على التمييز وتحسين وضع المرأة وزيادة الفرص المتاحة للشباب وتحسين الصحة الجنسية والإنجابية. تشمل مجالات القلق الأخرى الاستثمارات غير الكافية في المهارات والهياكل المؤسسية ونقص رأس المال البشري والأبحاث والبيانات والتكنولوجيا الحديثة والعوائق المالية. كما تم توجيه اهتمام واضح إلى أهمية التعاون الدولي المستمر وإنشاء شراكات للدعم المتبادل.

المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد 2014 وجدول أعمال التنمية بعد 2015

أكدت الدول الأعضاء على أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام *2014* ينبغي أن يكون جوهر جدول أعمال التنمية بعد *2015*.

شددت الدول الأعضاء على أهمية برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ونتائج مراجعته بالنسبة لإطار عمل التنمية المستقبلية واهتمت بالحاجة إلى تحديد تطلعات التنمية المستقبلية بناء على مبادئ حقوق الإنسان والمساواة. وذكروا أن عدم تنفيذ وعود المؤتمر الدولي للسكان والتنمية سيعيق توفير حقوق الإنسان الأساسية ومحاربة الفقر وعدم المساواة.

نبهت وفود كثيرة إلى الرابط الوثيق بين مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهدافه وجدول أعمال التنمية بعد 2015. عبّرت الدول الأعضاء عن التزامها بالتنمية المستدامة وأكدت على أهمية إدخال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد 2014 في مناقشات ما بعد 2015. تم توجيه دعوة قوية لإدراج نتائج وتوصيات تقرير الأمين العام[1] ضمن جدول أعمال التنمية بعد 2015. كما أبدت بيانات بعض الدول دعمها لإدراج نتائج المراجعة الإقليمية في جدول أعمال التنمية المستقبلية.

1 إطار عمل متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤ (٦٢/٦٩/A)

كان هناك إدراك واسع أن التنفيذ الناجح لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام *2014* شرط أساسي لتحقيق الأعمدة الثلاثة للتنمية المستدامة.

تحدثت الدول الأعضاء عن الصلة بين جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، حيث دعت إلى التعامل مع مشاكل السكان بأسلوب متكامل. كما طلبوا الإقرار بالعلاقة بين السكان والموارد والبيئة والتنمية وإدارتها بالشكل الملائم وبتوازن متناسق وديناميكي.

دعت الدول الأعضاء إطار عمل التنمية بعد 2015 إلى منح الأولوية للأهداف الجوهرية المتمثلة في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والاستثمار في الشباب والرعاية الصحية عالية الجودة والتعليم والنمو الاقتصادي الاحتوائي والوصول العام إلى الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. حثت الدول الأعضاء المجتمع الدولي إلى الاعتماد على إمكانيات الحصص الديمغرافية وضمان الاستدامة البيئية والتعامل مع آثار التغير المناخي. كما كان هناك تأييد واسع لأهمية بيانات السكان وزيادة الدعم المالي والفني للدول النامية.

دعم لتقريري الأمين العام

رحبت الدول الأعضاء في بياناتها بالتقريرين المعروضين على الجلسة الخاصة - تقرير الأمين العام حول إطار عمل متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام 201462(/69/)Aو(/69A122/.)

نظرت الدول الأعضاء بتقدير إلى النهج الاحتوائي المتبع في وضع تقرير إطار عمل متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام 2014 (A/6962/)، ونبهت إلى طبيعته التحليلية التي استندت إلى مبادئ حقوق الإنسان والمساواة. أشارت الدول إلى إسهاماتها الخاصة في التقارير من خلال استبيان المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام 2014 على مستوى العالم.

عبّرت الدول الأعضاء عن اتفاقها مع الرسائل العامة للتقرير واتفقت مع خاتمة التقرير التي تقول إن الاستثمار في حقوق الأفراد وقدراتهم وكرامتهم عبر قطاعات متعددة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية هو أساس التنمية المستدامة.

عبّرت الدول الأعضاء عن دعمها للإجراءات الواردة في إطار عمل الوصول إلى عدم التمييز والوصول المتكافئ للخدمات والتعليم والمعلومات للجميع. كما عبّرت الدول الأعضاء عن دعمها القوي لتقرير الأمين العام حول الأفكار المتكررة والعناصر الرئيسية التي وردت في جلسات مفوضية السكان والتنمية (A/69/122) وأشارت إلى أن تقرير المؤشر يلقي الضوء على بعض التحديات الأكثر إلحاحًا.

ذكرت الدول الأعضاء أن التقريرين معًا يشكلان أساس الإجراءات المستقبلية الاسترشادية للتنفيذ الكامل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام 2014. وأقروا بأن الفجوات المذكورة في التقريرين تتطلب انتباهًا عاجلاً، ودعوا المجتمع الدولي إلى الاعتماد بشكل أكبر على النتائج والتوصيات كما وردت في التقريرين، بما في ذلك المعرفة بحالة الصحة الجنسية والإنجابية في أنحاء العالم.

كانت هناك دعوة شبه عالمية إلى ضمين فحوى التقريرين في مناقشات ما بعد *2015*.

دعم للنتائج الإقليمية

أقرت الدول الأعضاء في بياناتها بالوثائق النهائية الإقليمية ذات الصلة وأوردت كذلك نتائج إقليمية فرعية بخصوص السكان والتنمية.

في إعلان أديس أبابا، قالت بعض الدول الأعضاء من المنطقة إن الإعلان سيتيح لمنطقتهم الاستفادة من إمكانيات الحصص الديمغرافية من خلال أدوات أكثر فعالية ونهج نظامي شامل متكامل في التعامل مع مشاكل السكان والتنمية. رحبت دول أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي بإجماع مونتفيديو على السكان والتنمية ودعوته إلى تيسير تنفيذ برنامج عمل القاهرة ومتابعته بعد عام 2014. بخصوص النتائج الواردة من المنطقة العربية، تم توضيح أن التبني بالإجماع أتاح إمكانية تأسيس موقف عربي موحد بخصوص المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في مرحلة ما بعد عام 2014. كما عبّرت الدول الأعضاء من آسيا وأوروبا عن دعمها لنتيجة المراجعة الإقليمية وموجز الرئيس على التوالي، وعبّرت عن الحاجة إلى دمجهما في مناقشات ما بعد 2015.

عبّر عدد قليل من الدول الأعضاء عن الحق في تطبيق نتائج مراجعتهم الإقليمية بما يتفق مع القوانين الوطنية وأولويات التنمية.

دعم لنتيجة الجلسة رقم 47 لمفوضية السكان والتنمية

عبّرت الدول الأعضاء عن تقديرها لتنظيم الجلسة رقم 47 لمفوضية السكان والتنمية وأعادوا التأكيد على مشاركتهم ودعمهم لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام 2014 كما ظهر في النتائج.

مواصلة عمل نظام الأمم المتحدة

عبّرت الدول الأعضاء عن تقديرها للتنفيذ المستمر لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) والدعم الذي قدمه صندوق سكان الأمم المتحدة لتنفيذ مراجعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام 2014 على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

التزمت الدول الأعضاء بالعمل معًا لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومقاصده بعد عام 2014 وقالت إن القيادة القوية من الأمم المتحدة أمر أساسي لتحقيق هذا الهدف. ودعوا إلى المزيد من تعزيز التعاون مع هيئات التنمية الإقليمية والدولية مثل صندوق سكان الأمم المتحدة، إلى جانب التعاون بين الكيانات والجماعات على المستوى الإقليمي وشجعت على تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون بين الجنوب والجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون الإقليمي وبين الأقاليم.

ز. ختام الجلسة الخاصة رقم 29 للجمعية العامة للأمم المتحدة

في نهاية النقاش، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا شفويًا بناء على طلب من رئيس الجمعية العامة كالتالي:

"... هل أعتبر أن الجمعية العامة قررت أن تتابع تقريري الأمين العام الواردين في الوثيقتين A/S-29/3 و A/S-29/4 وتقرير مفوضية السكان والتنمية في جلستها السابعة والأربعين والوارد في الوثيقة A/S-29/5 ، وترغب في أن تتابع مداولات الجلسة الخاصة للجمعية العامة بخصوص النتائج والتوصيات الواردة في تلك الوثيقة؟"

بما أنه لم يتم طرح اعتراضات، فقد تقرر ذلك[2].

٢ A/S-٢٩/PV.١ (الصفحات ٩٥-٩٨/٩٦) في ٢٢/٩/٢٠١٤

ملحق

ملحق 1

البيان الختامي من رئيس الجلسة 69 للجمعية العامة

الرئيس:
أصحاب السعادة والسيدات والسادة،

مع وصولنا إلى نهاية هذه الجلسة الخاصة، أرغب في تهنئة كل المشاركين على جودة النقاش وعرض التجارب الوطنية على مدار فترة ما بعد الظهيرة والمساء في هذا اليوم. إن التزامكم بضمان رفاهية كل إنسان وبتحقيق التنمية المستدامة أمر ملهم. لقد استفادت هذه الجلسة من المساهمات الثمينة من الدول الأعضاء والتي كان يمثل الكثير منها رؤساء دول أو حكومات. كما كانت منظمات المجتمع المدني، وخاصة تلك التي تمثل آمال وتطلعات الشباب، مفيدة أيضًا لأعمالنا. لقد كانت الطاقة والحماس والالتزام الذي قدمته هذه المنظمات قوة دافعة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD). نعلن أن الجلسة رقم 47 لمفوضية السكان والتنمية (CPD)، ومع وضع نتائج المراجعة العملياتية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام 2014 ونتائج المراجعة الإقليمية في الاعتبار، تبنت قرارًا يكرر التأكيد على الالتزام بمواصلة تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والذي ينعكس بوضوح على تقرير الأمين العام المعروض أمامنا. خلال مداولاتنا على مدار هذه الجلسة، سمعنا تأكيد القادة لدعمهم لبرنامج العمل مع تكرار التأكيد أيضًا على الكثير من التوصيات الواردة في إطار العمل. كانت هذه فرصة ممتازة للالتزام الجماعي بنيتنا المشتركة للتعامل مع التحديات أمام السكان والتنمية في القرن الحادي والعشرين. من الثابت مما سمعناه أن العالم قد وصل إلى نقطة تحول. التقدم العالمي غير متكافئ بشكل متزايد ويتسم باستغلال موارد الأرض إلى جانب زيادة الاستهلاك البشري. يمثل هذا النموذج تهديدًا للتنمية الاحتوائية والبيئة ومستقبلنا المشترك.

أصحاب السعادة،

نبه المشاركون في الجلسة إلى مجموعة ضخمة من التحديات الهائلة التي تواجه عالمنا، بما في ذلك المساواة غير المتحققة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والحاجة إلى فرص تعلم على مدار الحياة؛ وعدم التكافؤ في الوصول العام إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وغيرها الكثير. علينا التأكد من التعامل مع هذه المشاكل بفعالية نظرًا لآثارها الكبيرة على السياسة التنموية. سمعنا كذلك أن التحول الحضري المتزايد يتطلب منا تخطيط وبناء مدن مستدامة وتقوية الأواصر بين الحضر والريف. إن أثر ديناميكيات السكان على المستويات الجزئية والكلية يتطلب أيضًا إدخال هذه العناصر في التخطيط التنموي على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. أكد المتحدثون على احترام حقوق الإنسان وتعزيزها باعتبارها مهمة لبناء قدرة الفرد ومرونته، وكلاهما ضروريان للتنمية المستدامة. شدد الكثير من المتحدثين على أن مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مع وضع المراجعات الإقليمية ونتائج وتوصيات مراجعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام 2014 في الاعتبار، ستكون خطوة أولى مهمة. كما دعا كثيرون إلى إدراج نتائج وتوصيات تقرير الأمين العام ونتائج المراجعة الإقليمية في جدول أعمال التنمية بعد 2015. من الواضح من نقاشاتنا أن تحديات التنمية التي نواجهها تتطلب التعاون من كل أصحاب المصالح مع التأكيد بقوة على الشراكات والريادة العالمية من الأمم ال متحدة.

السيدات والسادة،

يجب أن نتخذ إجراء سريعًا وحاسمًا لوضع خططنا محل التنفيذ للتعامل مع كل تحديات التنمية الرئيسية على كل المستويات في بلداننا. لقد عملنا جميعًا بجد للوصول إلى هذه النقطة، لكن العمل الحقيقي يبدأ فعليًا من الآن. يجب أن نشرع في بذل هذا الجهد بتصميم والتزام ورؤية جدد. لقد وصلنا الآن إلى نهاية الجلسة الخاصة التاسعة والعشرين للجمعية العامة. اسمحوا لي أن أدعو الممثلين إلى الوقوف والدخول في صلاة أو تأمل صامتين لمدة دقيقة.

المصادر:

الغلاف الأمامي والخلفي
صورة الأمم المتحدة/شيلي روتنر، صورة الأمم المتحدة/توبين جونز، صورة الأمم المتحدة/ ماركو دورمينو،
صورة الأمم المتحدة/ إسكيندر ديبيبي، صورة الأمم المتحدة/مارتين بيريت، صورة الأمم المتحدة/ب. ماغوبين،
صورة الأمم المتحدة/جون إيزاك، صورة الأمم المتحدة/نايان تارا، صورة الأمم المتحدة/إيفان شنايدر،
صورة الأمم المتحدة/لوك باول، صورة الأمم المتحدة/جون إيزاك، صورة الأمم المتحدة/ميلتون غرانت

الغلاف الداخلي
صورة الأمم المتحدة/ماري غاندرز

تصميم الرسوم
[LS] - lsgraphicdesign.it

ISBN: 978-1-61800-880-0